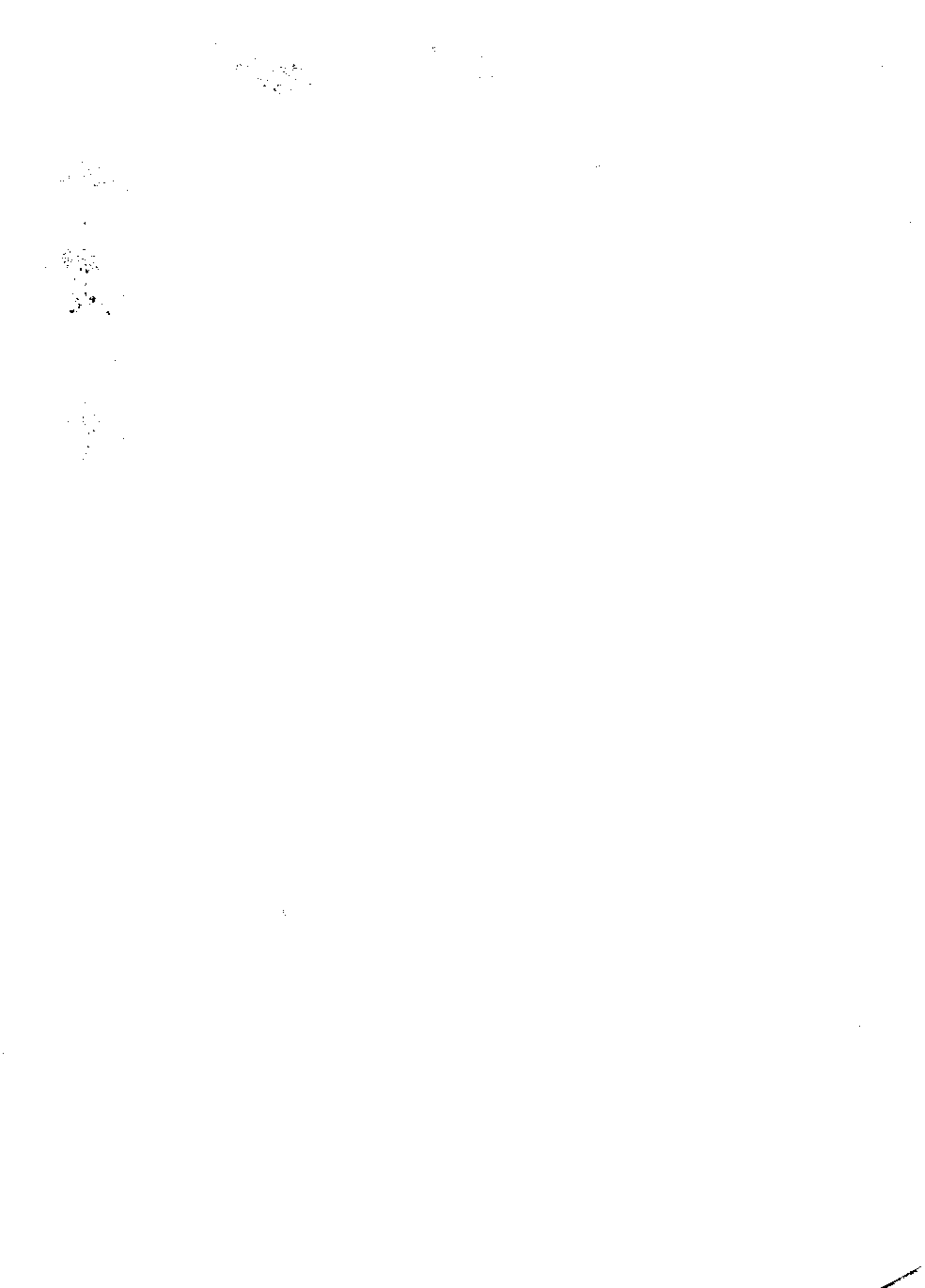
نقض حق النقض

حسن أبو يوسف اللويثي

64

نقض حق النقض



« ان حق النقض عدوان وظلم واعتراض على استقلال وارادة الشعوب » .

قائد الثورة

نقض حق النقض

الفيتو أو حق النقض أو امتياز المنع مسميات عديدة لذلك الامتياز الذى خصت به دول الحلفاء نفسها عقب انتهاء ما يعرف بالحرب العالمية الثانية بقليل ، بعد أن صاغت ميثاق الأمم المتحدة وفق رغباتها باعتبارها دولا منتصرة حيث كانت فكرة حق النقض موضع اتفاق بينها لتحقيق امتياز خاص لها بوصفها دولا ذات عضوية دائمة في مجلس الأمن . هذا التعميم هو مطالعة ثورية لهذا الامتياز التعسفى الذى أرادت الدول الكبرى ، منذ البداية عن طريقه أن توجه دفة القرار العالمى .

توطئة :

(I)

لم تكد تضع الحرب (العالمية) الثانية أوزارها عندما عقد الحلفاء مؤتمراً في مزرعة دومبارتن اوكس قرب واشنطن عاصمة الامبريالية العالمية في الفترة من 21 هنيبال إلى 7 تموز من عام 1944 م للبحث في انشاء منظمة دولية تعرف باسم الأمم المتحدة . وفي الحين الذى لم يتم فيه تناول مشاكل وأزمات المجتمع الدولى الاقتصادية والاجتماعية وهو أمر لم يكن يتوقعه أحد منهم على كل حال ، فقد ركّز الأعضاء المشاركون في هذا المؤتمر على اقتراح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك بمنح امتياز خاص بالدول المنتصرة بوصفهم أعضاء مؤسسين ودائمين في مجلس الأمن ويتمثل في حق النقض .

ويعود تاريخ الاعتماد الفعلى لهذا « الحق ! ! » للدول الكبرى إلى مؤتمر يالطا الذى عقد في شهر نوار

1945 عندما اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة على التصويت في مجلس الأمن لحق النقض . وبعد انضمام فرنسا والصين لمجلس الأمن دعا المجلس جميع الدول المتفقة على تصريح الأمم المتحدة لعام 1942 وهو التصريح الذى يمكن اعتباره البداية الحقيقية لانشاء تنظيم دولى يرث عصبة الأمم المتحدة . وانعقد بناء على هذه الدعوة مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة بتاريخ 25 من شهر الطير 1945 للاتفاق على ميثاق الهيئة الدولية وفق المقترحات السابقة التى تم نقاشها في مؤتمر دومبارتن اوكس .

(2)

ان سرداً تاريخياً كهذا يغيّب ولا شك عدة حقائق هامة لم تلق حظاً كبيراً من الانتشار بسبب مزاحمة المنجزات التى تحققت باسم الدول الكبرى لهذه الحقائق ... وأهمها :

1 — أن فكرة إنشاء « هيئة عالمية دولية » ، والاقتراحات التى نوقشت بشكل جماعى فيما بعد ، وفكرة الميثاق

بل ومسودة الميثاق نفسها قد صيغت وجاءت جميعها وفق رغبات الدول المنتصرة أى وفق الطرف الأقوى في المجتمع الدولى الذى أخذ زمام المبادرة وأقحم الطرف الأضعف «دول المحور» وكذلك الشعوب والدول الصغيرة التى كانت مساهمتها نسبية إلى حد ما لأسباب سنوردها» أقحمها في القبول بفكرة التنظيم الدولى ومكانتها فيه .

2 ــ لم تتمكن الدول الصغرى المشتركة في مؤتمر سان فرانسيسكو من إجراء تعديلات كانت قد طلبتها على المادة 27 بسبب الضغوطات الكبيرة التى مورست عليها كى لا تبدى تمسكاً كبيراً بموقفها المعارض لهذه المادة وبالأخص الفقرة الثالثة التى تتعلق بنظام التصويت في مجلس الأمن ، فهذه الفقرة تنص على «أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة (المسائل غير الاجرائية) بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة » وأمام هذا الخرق المباشر لمبدأ مساواة سيادة الدول عارض عدد كبير من

الدول الأعضاء في المنظمة آنذاك مشروع هذه المادة وقد كثف النقاش حول هذه الفقرة إلاّ أنه لم يسفر عن نتائج هامة خاصة أمام الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على دول العالم الثالث مما أدى إلى امتناع عدد كبير من هذه الدول عن التصويت ، وتم التصديق على الماد 27 بشكلها الحالى ووفق مقترحات دومبارتن أوكس التى وضعها في الأساس الرئيس الأمريكى روزفلت!!!! .

ماذا يعنى « الفيتو» في الأمم المتحدة ؟

اشتق هذا المصطلح من كلمة أصبحت منذ العام 1929 تعنى أنا أنقض أو أبطل أو أرفض أو أمنع أو أعترض وقد استخدمت هذه الكلمة تاريخياً في مجالس الدفاع عن الحقوق العامة في الامبراطورية الرومانية ضد الاجراءات التى يتخذها مجلس الشيوخ الروماني ، وكذلك إجراءات القضاة في المحاكم . ويستخدم هذا المصطلح الآن في القوانين الدستورية والوضعية بمعنى حق الاعتراض

الممنوح لشخص أو لهيئة أو لدولة وفق دستور تلك الدولة تلك باختصار هي المعاني التى استخدم وفقها مصطلح الفيتو أو حق النقض ، فماذا أصبح يعنى استخدامه في مجلس الأمن ؟

عقب ما يسمى باعتماد حق النقض للدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فإن إحدى هذه الدول الخمس تستخدم النقض « ضد أى مشروع قرار لا يتناسب ومصالحها أو مصالح دولة صديقة أو موالية أو تابعة لها » فإذا ما تم الاقتراع على مشروع قرار معين فإن القرار يسقط ولو حصل على جميع الأصوات ، إذا ما اعترض عضو دائم في المجلس .

إن طبيعة هذا النظام أقرب ما تكون إلى أسلوب التحالف وفرض التحالف والحماية وطلب الحماية مهما كانت القضية « أساسية » و« جوهرية » « بلغة ميثاق الأمم المتحدة » ، فمشروع قرار لإدانة الكيان الصهيوني مثلاً لا يُبحث فيه الاسباب التى أدت إلى فكرة هذا

المشروع قبل أن تبحث فيه امكانية إصدار هذا القرار دون «فيتو» معلن إلى الأبد أو بالأحرى إلى أن ينتهى الأخذ بهذا النظام ، وباختصار فإن أبرز معاني استخدام حق النقض هو المزيد من الاخلال بمبدأ المساواة الذى ساد الافتراض طويلا بأنه المبدأ المؤسس لهيئة الأمم المتحدة . والمزيد من تناسى حق بقية الدول في تقرير المصير وهو الأمر الذى ستنتهى تراكماته الكمية بتغيير كيفى لهذه الهيئة الدولية عندما ينتصر التصور الجماهيرى لأسلوب تعامل الأمم .

امبريالية حق النقض

لسنا في حاجة إلى التأكيد على أن حق النقض أداة فاعلة في يد الدول الكبرى ابتدعتها عقلية امبريالية لحماية نفسها ومصالحها في مجلس الأمن ، بل وخارجه . فطرح ورقة حق النقض بدلا من الاجماع «أى بدلا من 15 صوتاً وهى مجموع أعضاء مجلس الأمن» يلغى مشروع قرار مهما كانت طبيعته ومهما مثل من مصالح بالنسبة

لبقية الأعضاء . والغريب ، دائماً ، أن هذه الممارسة « الأنانية » تجد ما يبررها وفق مواد صاغها من أعطوا أنفسهم الحق في النقض .

ونتيجة لهذا الوضع المضحك في إشهار « الفيتو » والاعتداء والتدخل في سيادة الشعوب ومصائرها نشأت عدة محاولات لتقليص استخدام « حق » النقض بعدما فشلت محاولات « التقييد الذاتي » حيث أصدرت الجمعية العامة عدة توصيات تتعلق بهذا الأمر . إلاّ أنها لا تتجاوز كونها محاولات تلفيقية مهما كثّف حولها الجدل وأثيرت القضايا فانها تظل توصيات « موجّهة » إلى حد كبير . إذ أن السؤال الأساسي الذى يجب أن يطرح في كل الحالات لا يتعلق بالممارسات بقدرما يتعلق بمشروعية استخدام النقض بل وبمشروعية مجلس الأمن . وإن شئنا التعميم من وجهة نظر جماهيرية فإن السؤال يتعلق بمشروعية هيئة الحكومات التى سميت خطأ هيئة الأمم المتحدة ، والتى جاءت أول جملة في ميثاقها لتقول : « نحن (شعوب) الأمم المتحدة وقد آلينا على انفسنا . . الخ »

إمعاناً في الخداع والاستغفال لأن مبدأ القبول في الأمم المتحدة يتطلب وجود الحكومات بنص الميثاق نفسه .

إن المتفق عليه إلى أبعد الحدود ان التوصيات التى أصدرتها الجمعية العامة والموجهة للدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن ، كالقرار رقم 1/40 في 13 كانون 1946 الخاص بتبادل المشورة بشكل جماعى قبل ممارسة النقض وذلك كمحاولة لحصر استخدامه في المسائل الخطيرة كتلك التى تهدد السلم والأمن الدوليين . متفق على أنها « لم تجد نفعاً » بدليل النتائج السلبية التى أسفرت عن استخدام « حق » النقض لمرات عديدة سنتعرض لبعضها ، خاصة بعد انقسام الدول الكبرى المتمتعة بهذا (الحق) على نفسها بعد أن كانت تشكل حلفاً واحداً وهو الانقسام الذى أثر في أسلوب ممارسة هذا « الحق » .

ومنذ أن برز على السطح الدولى خطورة استخدام « حق » النقض وما يثيره من نتائج عكسية بحيث يصبح تهديداً مباشراً للأمن الدولى بدل أن يقوم بمهمة الحفاظ عليه .. ظهرت محاولات متكررة للحد من هذا الاستخدام .

ففى أول شهر التموز من عام 1946 تقدمت استراليا باقتراح « قصر استخدام حق النقض على المسائل الخطيرة التى تتعلق بالسلم والأمن ونشوب الحروب وغيرها وألا يستعمل في الحالات السلمية الأخرى التى ليست بذات أهمية لاستخدام هذا الحق .. » وهو اقتراح لم يغير شيئاً في مسألة الاستخدام كما لم يحصر بدقة ضرورته إضافة إلى انه لايهدف إلى تغيير كبير ، ولا نقول جذرياً ، في المسألة برمتها .

وفي وقت لاحق تقدمت الأرجنتين باقتراح يرمى إلى « اعتبار توصية مجلس الأمن الخاصة بقبول الدول المستقلة حديثاً في هيئة الأمم المتحدة من المسائل الاجرائية التى يجب ألا يستخدم ضدها « حق » النقض أى يجب الاكتفاء بأغلبية عادية أى أغلبية تسعة أصوات من بين الخمسة عشر صوتاً في المجلس دون النظر إلى الدول الدائمة وغير الدائمة » .

وفي محاولة من الاتحاد السوفيتى للاستعاضة نسبياً عن مواقف الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن تقدم

باقتراح يقضى بأنه «في حالة وقوع عدوان يهدد الأمن والسلم الدوليين وعجز الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن اتخاذ أى قرار للحفاظ على السلام العالمى بسبب اعتراض الدول الأعضاء الدائمين وعدم اتفاقهم فإنه يمكن عرض المشكلة على الجمعية العامة لمناقشتها وإصدار توصية للدول الأعضاء لإقرار السلم والأمن الدوليين » إلاّ أن هذه المحاولات ومثيلاتها ظلت مجرد اقتراحات لا تجد طريقها للتنفيذ في حين شهد مجلس الأمن خاصة في الأعوام القليلة الماضية ما أطلق عليه البعض تسمية «حرب الفيتو» نتيجة الاستخدامات المتتالية «لحق النقض» وعلى نحو متضارب .

فيتو ضد الأمة العربية

إذا ما تتبعنا استخدام الولايات المتحدة للنقض نجد أنها لم تستخدم «الفيتو» لتأييد المواقف العربية في حين منعت مجلس الأمن مراراً وعبر استخدامها المتوالى للنقض من اتخاذ اجراء أو إصدار قرار ضد الكيان الصهيوني منذ أن زرعته الامبريالية العالمية في الوطن العربي حتى

الآن . ومن نافل القول الآن أن الولايات المتحدة تمارس تهديداً دائماً باستخدام النقض ضد أى قرار يصدر ضد الكيان الصهيوني أومن شأنه أن يؤدى إلى فرض عقوبات مهما كان نوعها عليه . ففى السنوات الأخيرة هددت باستخدام النقض بشأن القدس ودعوة منظمة التحرير لمجلس الأمن واجتياح جنوب لبنان وضرب المفاعل النووى العراقي . حتى أن القرار الذى تمكن مجلس الأمن من إصداره ضد الكيان الصهيوني عقب اجتياح جنوب لبنان ليس إلا مجرد إدانة للعدوان لا يتضمن ولا يؤدى إلى موقف حاسم بل انه لايؤدى حتى إلى اجراءات نسبية قد تأخذ طابع « العقوبة » . وهو ما تكرر تماماً في القرار الذى أصدره مجلس الأمن حول ضرب المفاعل النووى العراقي .

ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت النقض في مجلس الأمن للمرة الأولى عام 1970 ضد مسودة قرار يتعلق بالموقف المتأزم في « روديسيا » إلا أنها غدت أكثر استعمالاً له من بقية الدول الأعضاء

الدائمين خاصة ضد قضايا التحرر في العالم وضد كل المحاولات الشعبية للافلات من قبضة الامبريالية على جزء كبير مما يسمى بالعالم الثالث وكانت أولى القضايا التي وقفت منها الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً غدا واضحاً للعالم أجمع هو الصراع العربي الصهيوني ففى 26 ناصر 1973 وبعد أن تقدمت مجموعة من الدول بمسودة قرار ضد الاحتلال الصهيوني للأراضى العربية استخدمت أمريكا حق النقض ضد كل قرار من شأنه أن يوقف هذا الاحتلال . ولعل هذا المثال التاريخي لموقف الولايات الأمريكية المتحدة من الصراع العربي الصهيوني قد أصبح نموذجاً لاستخدامها حق النقض في كل ما يخص هذا الصراع . الأمر الذى أصبح يتكرر كل سنة تقريباً في كانون 1975 بشأن الهجوم العسكرى الذى شنه الصهاينة ضد جنوب لبنان 26 أين النار 1976 بشأن التأكيد على حقوق الشعب الفلسطينى في ممارسة حقه الشرعى والوطنى لتقرير المصير وأحقية عودة اللاجئين إلى ديارهم وحول انسحاب الصهاينة من كافة الأراضى المحتلة اثناء حرب

شهر الصيف 1967 بل ان استخدام الولايات المتحدة لحق النقض أصبح يتكرر في السنة الواحدة لأكثر من مرة (مثلما نلاحظ ذلك في سنة 1976 حيث استخدمته للمرة الرابعة وللمرة الثانية في نفس السنة ضد مسودة قرار يتعلق بايقاف الاحتلال الصهيوني والتوقف عن الاستيلاء على الأراضي العربية وتجريد العرب من ممتلكاتهم وعدم انشاء مستوطنات صهيونية في الأماكن العربية المحتلة والتوقف عن اتخاذ أية اجراءات من شأنها أن تغير معالم مدينة القدس) .

ان الأمر الذى لايحتاج إلى برهان هو أن أى قرار « تفكر» الجمعية العامة في اصداره ضد الكيان الصهيوني أو من شأنه أن يدين العدو الصهيوني أو يقلص من تحركاته في المنطقة العربية أو يحد من نظرية التجمع والاقتحام التى يتبعها أو يؤكد على حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة في تقرير مصيره .. مثل هذه القرارات تُقتل قبل اصدارها بل ان الحالات الوحيدة التى خرجت فيها الجمعية العامة بقرار يتعلق بالصراع العربي الصهيوني لصالح القضية

العربية هى القرارات التى لا تمثل إلاّ مجرد ادانة كلامية لاتهيىء الوضع الدولى لاتخاذ اجراءات عملية فعلية أو فرض عقوبات مادية ضد الكيان الصهيوني علماً بأن قرارات الجمعية العامة رغم تمتعها بالكمية العددية الهائلة إلا انها وفقاً للميثاق لاتكتسب صفة الالزام كقرارات مجلس الأمن بل هى مجرد توصيات ذات آثار سياسية وأدبية محدودة .

بل ان الولايات المتحدة الأمريكية وفي الحالات التى لا تود فيها أن تكرر استخدامها للنقض بشكل يخجلها أمام مجلس الأمن تلجأ إلى لعبة استحدثتها للسيطرة على قرارات هيئة الأمم المتحدة ، تلجأ إلى ما يسمى بالفيتو المستتر الذى تشل من خلاله فاعلية المنظمة وتوجه امكانياتها عن طريق سيطرتها على عدد كبير من الدول التى أصبح موضعها معروفاً في مدار الامبريالية الأمريكية بل ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تلجأ إلى النقض المباشر إلاّ في حالة تراخى قبضتها على هذه الدول وتقلص هيمنتها إلى الحد الذى لا تستطيع معه أن توجه ما يعرف بالتصويت

الكتلي وخلخلة الموازنة الاقتراعية التي تحاول بعض الدول الكبرى أن تفرضها لإصدار قرارات أكثر « عدالة » بمنطق القوة والنفوذ .

إلغاء الحق التعسفي

منذ العام 1975 ومجهودات الجماهيرية تتصاعد في سبيل الغاء حق النقض الذى تتمتع به الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن حيث وجه الأخ قائد الثورة بتاريخ 13 من شهر الحرث 1975 برقيات إلى رؤساء جميع الدول التي صوتت إلى جانب القرار التاريخي باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية حيث قال : « انني اتطلع إلى اليوم الذى تنتصر فيه شعوبنا انتصاراً سياسياً وتاريخياً آخر عندما تتمكن معاً من إلغاء ما يسمى بحق النقض للدول الكبرى ذلك الحق التعسفي الذى يشبه الحق الإلهي لملوك العصور الوسطى » .

لقد بات واضحاً ، وهذا ما ارتكزت عليه دعوة القائد ، ان استعمال حق النقض أصبح مبالغاً فيه إلى حد انه

وصل تطبيقه إلى الاضرار بالمجتمع الدولى يخلق الحساسية والتعصب بين دول العالم كما أن مصالح الشعوب التى أهدرت وأسيىء إليها إساءة بالغة نتيجة استعمال حق النقض والحيرة التاريخية للشعوب أصدق مثال على ذلك فلولا استعمال هذا الامتياز لاستقلت الشعوب وتحررت وتحصلت على حقها واستقلالها في الحياة التى اغتصبت منها من قبل الأنظمة العنصرية الدكتاتورية كما هو قائم في كثير من أنحاء العالم ، ولا ننسى بحال أن الدول الكبرى قد اصبحت تستخدم هذا الامتياز لإحباط وضرب كل مشروع من شأنه أن يبرز إلى الوجود الدولى دولة جديدة تناقض سياسات تلك الدول .

ومملا لا شك فيه الآن وبعد مرورما يقارب الأربعين سنة على واقع الأسس التى تم اعتماداً عليها منح امتياز النقض للدول الكبرى ، لا شك أن الواقع الراهن قد أصبح مغايراً تماماً لذلك الواقع . فقبل ما يقارب الأربعين سنة كان هناك اتفاق على أن الدول الكبرى صاحبة الامتياز لأنه كان لها الدور الكبير في ايقاف الحرب « العالمية »

وقد سرى الاعتقاد بقدرتها على المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ومنع الحروب أو الحد منها إلى أكبر قدر ممكن . أما الآن في هذه العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين فإن معظم الدول التى كانت مستعمرة استعماراً مباشراً قد غدت ، وإن اسمياً فقط ، غدت مستقلة وذات سيادة والأهم من ذلك أن هذه العشرين سنة الأخيرة من القرن العشرين يشهد فيها العالم أجمع حركات جادة للتحرر القومى والإفلات من سطوة الدول الكبرى والعمل على التمتع باستقلال قومى حقيقى لا تغيب فيه الشعوب عن طريق حكوماتها التى تستطيع بشكل أو بآخر أن تلحق شعوبها بركب الامبريالية وجوداً أو موقفاً أو حتى مجرد قرار تصوت له في صف الامبريالية العالمية .

هذا بالاضافة إلى — ولايمكن إغفال هذا الجانب — أن هناك دولاً لا تحتفظ بعضوية دائمة في مجلس الأمن ولكنها من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية تضاهى تلك الدول صاحبة العضوية الدائمة وصاحب الحق في النقض .

وفقاً لهذه المعطيات جميعها تسعى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لكسب التأييد والدعم العالمى بتعديل ميثاق الأمم المتحدة بما يضمن إلغاء امتياز النقض للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، وفي هذا المضمار تتصاعد مجهودات الجماهيرية العظمى من خلال الاتصالات الثنائية التى أسفرت عن عدة نتائج ايجابية نذكر منها إصدار بيانات مشتركة تتعلق بضرورة إلغاء هذا الحق الزائف بين الجماهيرية والتوجو عام 1976 وبين الجماهيرية ورواندا في شهر المريخ عام 1976 وبين الجماهيرية ومالطا إثر زيارة القائد لها ، في شهر الماء عام 1976 وعلى صعيد المؤتمرات الدولية والاقليمية فمن خلال مساهمة الجماهيرية في مؤتمر القمة الأفريقى في دورته السابعة والعشرين في الفترة ما بين 24 من شهر الصيف إلى 3 من شهر ناصر عام 1976 في مورشيوس حيث تمت مناقشة وجهة نظر الجماهيرية العظمى بهذا الشأن قدم على اثر ذلك مشروع قرار وأقره مجلس وزراء

منظمة الوحدة الأفريقية بالاجماع وصدر القرار متضمناً التالى :

1 — أن سوء استخدام حق النقض من قبل بعض الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن هو أمر يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن منح الاستقلال للشعوب المستعمرة ويشكل انتهاكاً لها ولحق تقرير المصير .

2 — ان حماية السلام والأمن الدوليين أمر ينبغى أن تشترك فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً لمبدأ عالمية هذه المنظمة ومبدأ المساواة بين جميع الشعوب .

3 — تُطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألاّ تدخر جهداً في سبيل ايجاد بديل أفضل لحق النقض الذى يتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن لضمان الحيلولة دون اعاقة المجتمع الدولى .

4 — يُطلب من جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أن تعمل من أجل تعديل ميثاق الأمم المتحدة سعياً وراء مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة . كذلك صدر القرار رقم (3) عن مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامى الثاني المنعقد بالجماهيرية العظمي في الفترة من 16 إلى 22 من شهر الماء عام 1977 والذى تضمن « الاشارة إلى سوء استخدام حق النقض في الأمم المتحدة والتأكيد على ضرورة ايجاد صيغة لميثاق هيئة الأمم المتحدة تضمن لجميع الدول الأعضاء حق تقرير المصير الدولى » .

وفي شهر الصيف من عام 1976 كانت الجماهيرية العظمى قد تقدمت لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز بمشروع قرار لعرضه على مؤتمر القمة الافريقية بهدف « تعديل ميثاق الأمم المتحدة وإلغاء هذا الامتياز الباطل المسمى بحق النقض وتأييد مبدأ المساواة بين جميع دول العالم » وتدعيماً لهذا المشروع أورد الأخ **القائد** هذه النقاط :

1 — إن تمتع الدول الكبرى بحق النقض أدى إلى إلغاء ارادة الشعوب في المجموعة الدولية والغى بذلك حق كل شعب في أن يكون له رأى نافذ في القضايا الدولية .

2 ـ أنه ليس لأى شعب مهما كان عدده أن يلغى استقلال شعب آخر مهما كان عدده لأن الكرة الأرضية لم تخلق للأقوياء والكبار أو الذين عددهم أكبر فلكل شعب الحق في أن يقول رأيه وليس لأحد الاعتراض عليه في قضايا عالمنا هذا ولكل شعب الحق في مكان فوق الأرض وتحت الشمس وأن الاعتراض على ذلك عدوان وظلم ولابد وأن يقاوم بكل وسيلة .

3 ـ ان حق النقض عدوان وظلم واعتراض على استقلال وارادة الشعوب .

4 ـ كل الشعوب مفتوح أمامها المجال لتعطى صوتها في القضايا الدولية ولا يستطيع أحد أن يعترض على الأصوات وبقدر عدد المؤيدين تنجح القضية وإذا أيدت كل الشعوب معاً ثم جاءت دولة في العالم ونقضت هذا التأييد ألا يصبح ذلك المحفل الدولى لعباً وتفقد الأشياء قيمتها ؟

5 ـ إن الجماهيرية تتمسك بقوة ،ولن تتوقف عن الكفاح

من أجل تقرير المساواة بين شعوب الأرض وأن تقف كل الشعوب كبيرها وصغيرها على قدم المساواة في المحافل الدولية .

وكنتيجة لهذا المشروع أصدر المؤتمر آنذاك قراراً جاء فيه :

« ان المؤتمرين يعربون عن قلقهم العميق ازاء عدم تنفيذ العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة لأسباب أبرزها : رفض الدول الأعضاء الالتزام بهذه القرارات والتمادى في انتهاك مبادىء وقرارات الأمم المتحدة » .

وان تصاعد دعوة الجماهيرية العظمى لالغاء امتياز النقض وعلى اثر أحاديث وتوجيهات قائد الثورة فقد برزت إلى السطح الدولى عدة تصريحات عالمية في نفس الاتجاه نذكر منها تصريح وزير خارجية اندونيسيا الذى قال عقب زيارة لعدد من دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية « انه يجب على دول العالم إلغاء حق النقض الذى

تستعمله بعض الدول في أروقة الأمم المتحدة وانه يجب أن تتمتع جميع دول العالم بحقوق متساوية » وأضاف قائلا « ان حق النقض ليس عدلا حيث أنه حق تتمتع به بعض الدول من بقية أقطار العالم » أما رئيس مجلس الأمة الكويتي فقد صرّح بأن الكويت تؤيد رفض الجماهيرية لهذا الامتياز الباطل الذى استأثرت به بعض الدول واستطاعت من خلاله أن تسير دفة القرار العالمى .. إلى آخر هذه الأمثلة التى تمثل أصداءً وامتداداً للدعوة الحقة التى انطلقت من الجماهيرية لضرورة إلغاء هذا الباطل وهى أصداء لن تتوقف حتى تخترق سمع الرأى العام العالمى وحتى تتأكد صحتها عالمياً فتعمل الشعوب آنذاك على سحب هذا الامتياز وإقرار مبدأ المساواة دولياً .

ان الدعاوى التى ما فتئت الدوائر الامبريالية تطلقها بشأن تبرير تمتعها بامتياز النقض داخل مجلس الأمن الدولى أصبحت تتهاوى تباعاً ، كما أصبح يتضح جلياً الوجه الحقيقى للدول الامبريالية الكبرى التى تدعى أنها تستحوذ على هذا الامتياز لدورها المتميز في حفظ السلم والأمن

الدوليين ، ولحجمها ومقدرتها في هذا المجال ، وتقديراً لانتصاراتها فيما يعرف بالحرب « العالمية » الثانية .

ان امعان القوى الامبريالية الغربية في انتهاج السياسات الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة ، وتأييدها المطلق للأنظمة الرجعية والدكتاتورية والفاشية والعنصرية والصهيونية كل هذه تمثل خرقاً دائماً للسلم والأمن الدوليين ، وتعدياً صارخاً على حقوق الشعوب الصغيرة ، وإلا كيف نفسر ابتلاع الولايات المتحدة الأمريكية لغرينادا ، وتهديدها المستمر لنيكاراغوا ، وقصفها للأحياء السكنية العربية الليبية ، وتأييدها للنظام العنصرى في جنوب أفريقيا وللأنظمة الفاشية والعنصرية الأخرى في تشيلي وفلسطين المحتلة وغيرهما . هذا إضافة إلى الدور المماثل الذى تقوم به كل من بريطانيا وفرنسا في أفريقيا وآسيا وأميريكا اللاتينية والذى يقود في مجمله إلى تكريس بقايا الاحتلال الفرنسي والانجليزى المباشر في هذه المناطق مثل « الرينيون » و« المالفيناس » . وتكريس التبعية الاستعمارية والدكتاتورية المحلية بالنسبة للأنظمة الرجعية العميلة لهذه الدول .

أما إذا كان المنح الذاتي لامتياز النقض قد مارسته الدول الكبرى بسبب انتصارها في الحرب « العالمية » الثانية ، فإن شعوب العالم الأخرى ليست مسئولة من قريب أو بعيد عن حرب امبريالية شنتها القوى الاستعمارية الأوربية المتنافسة ضد بعضها البعض ، بل ان هذه الحرب لم تزد عن كونها حرباً امبريالية ذهبت ضحيتها الشعوب الصغيرة التي اتخذت أراضيها وأجواؤها مسرحاً للعمليات العسكرية دون أن يكون لها في هذه الحرب ناقة ولا جمل . واضافة إلى ذلك ، فإن شعوباً عدة من بينها الشعب العربي الليبي لا تزال تعاني من آثار هذه الحرب الاستعمارية بسبب ما تركه المتحاربون على أرضها من ألغام ومواد متفجرة يذهب ضحيتها بين الآن والآن الأبرياء من الأطفال والرجال والنساء . ولذا فإن تسمية هذه الحرب بأنها حرب عالمية إنما هي خدعة استعمارية لكي تبدو الحرب الاستعمارية التي أشعلت لهيبها القوى الامبريالية وكأنها حرب عالمية في حين أن تاريخها وواقعها وأطرافها تدل بوضوح على الطبيعة الامبريالية لهذه الحرب . ومن هنا .. وبغض النظر

عن المنتصرين أو المهزومين في هذه الحرب ، فإن مكافأة النصر أو عقاب الهزيمة لايجب أن تدفع ثمنه شعوب العالم قاطبة وهي جميعها ليس لها أي دور أو علاقة بحروب الدول الامبريالية ضد بعضها البعض .

ولم تكتف الدول الامبريالية التي صاغت ميثاق الأمم المتحدة بأن تمنح نفسها امتياز النقض ، ولكنها صاغت الميثاق بطريقة تجعل الغاء هذا الامتياز مستحيلا من الناحية العملية إلا إذا قبلت الدول الامبريالية المتمتعة بهذا الامتياز بالتنازل عنه . إن أي الغاء لامتياز النقض يعني من الناحية القانونية تعديلا في ميثاق الأمم المتحدة ، وهو مسألة لايمكن أن تتحقق وفقاً للميثاق إلا باقرارها من مجلس الأمن الدولي ، الأمر الذي يعني أن أي اقتراح بالغاء امتياز النقض قابل لأن يستخدم ضده امتياز النقض ! إلا أنه رغم ذلك، وبعيداً عن ألاعيب السياسات الامبريالية وتخريجاتها القانونية ، فإنه ليس أمام الشعوب الساعية في طريق التحرر والتقدم والسلام إلا أن تناضل من أجل الغاء هذا الامتياز . فإما أن تقبل الدول الامبريالية بهذا

الواقع الديمقراطى الجديد القاضى بتساوى ارادات الدول والشعوب ، وإما أن يتصاعد التحريض الثورى من ليبيا الجماهيرية من أجل أن تنسحب الشعوب المحبة للسلام والعدل والحرية من منظمة الأمم المتحدة وتتركها منظمة خاصة بالدول الامبريالية وتؤسس لنفسها منظمة دولية جديدة تقوم على مبادىء العدل والتساوى بين الدول الأعضاء .

ان مأزق الأمم المتحدة يتمثل في أنها ليست أكثر من انعكاس سياسى وايديولوجى للواقع الدكتاتورى الغربي الذى يسمى زوراً بالديمقراطية الغربية . فالأمم المتحدة شأنها شأن أغلب التنظيمات الدولية والاقليمية الأخرى تعكس التوجهات التسلطية في التكوين والممارسة ، ومثلها مثل أى دولة برلمانية غربية ، فإن الأمم المتحدة تتكون من مجلس نيابي هو الجمعية العامة ، ومن مجلس تنفيذى هو مجلس الأمن ، ومثلما يتمتع الرئيس الأمريكى (بحق) النقض على قرارات « الكونجرس » الأمريكى ، فإنه يتمتع بنفس هذا (الحق) داخل مجلس الأمن ، ورغم

أن القانون الأمريكي يجيز « للكونجرس » التغلب على « فيتو » الرئيس إذا صوت بأغلبية الثلثين على مشروع القرار محل النظر ، إلا أن ميثاق الأمم المتحدة لا يتيح لأى أغلبية في الجمعية العامة ولو بلغت 100% من الدول الأعضاء أن تتغلب على « الفيتو » الأمريكي في مجلس الأمن . ثم ان هيئة الأمم المتحدة لها محكمة للعدل ومنظمات متخصصة في الصحة والزراعة والثقافة والمواصلات ... الخ بشكل يماثل تماماً الوزارات الموجودة في أى دولة تقليدية غربية .

لكل هذه الأسباب يبدو الصراع ضد امتياز النقض داخل مجلس الأمن صراعاً لا يقتصر على دافع محدد له خصوصية متميزة . بل هو صراع ضد الأسس والمبادىء الامبريالية الغربية عموماً ، وان النجاح في الغاء هذا الامتياز إنما هو هدف نضالى ثورى سوف يتحقق بفعل الانتصار على الأسس الدكتاتورية الغربية بنفس القدر الذى يقود فيه الغاء هذا الامتياز إلى تعزيز الانتصار على هذه الأسس الدكتاتورية الغربية ، وإذا كانت حركة تصفية الاستعمار التى اعتبرت مطلباً مستحيلا في الماضى

قد تحققت وتجسدت عبر النضالات والتضحيات التى قدمتها الشعوب الساعية نحو التحرر ، فإن الغاء الإرث الاستعمارى بما يشمله من أسس سياسية وايديولوجية وتنظيمات سلطوية لن يتحقق إلا عبر مزيد من النضالات والتضحيات الشعبية . ان الدعوات التى تنطلق من أرض الجماهيرية ماهى إلا ناقوس الخطر الذى يهدد الأفكار والبنى والتنظيمات الامبريالية ، ولسوف تقوض الشعوب الحرة كل الأسس والعلاقات الدولية الظالمة التى أسسها وكرسها الامبرياليون .

شعبة المنهج والتعميمات